

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

نقاش ساري مع بيانات الشّيخ مرتضى الحائري

لقد توصل الشّيخ الحائري إلى رابع دلائل وجوبها التّعيينيّ قائلًا:

«الرابع: ما دلّ من المستفيضة الآتية إن شاء الله تعالى: من وجوب السعي على من كان على رأس فرسخين ك صحيح محمد بن مسلم، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجمعة فقال: تجب على كلّ من كان منها على رأس فرسخين، فإن زاد على ذلك فليس عليه شيء» [1].

و يمكن تقريب الاستدلال بذلك (وجوبها التّعيينيّ) من وجوه:

1. منها: أنّ ظاهر مثل الدليل المذكور (أي تجب) هو وجوب السعي على من كان على رأس فرسخين فما دونه، على «نحو التّعيين» لا على نحو التّخيير بينه وبين عقد الجمعة في منزله (حيث لم يذكر «أو») و الوجوب التّعيينيّ لا يتمّ إلا على فرض عدم جواز العدل الآخر و هو عقد الجمعة في منزله (فلا يسوغ في منزله) و ذلك يدلّ على الاشتراط (ال الجمعة بتوفّر المقصوم أو منصوبه) إذ لو لا الاشتراط تكون مقيمة الجمعة إماماً أو منصوباً من قبله لم يكن وجه للوجوب التّعيينيّ، بأن يكون تكليفه منحصراً بالسعي إلى الجمعة (مع المنصوب) التي تتعقد في المحل الذي يكون بينه وبينها فرسخان.

ثمّ قد استشكّل الشّيخ الحائري قائلًا:

«وأما الرابع فأماما التّقريب الأول، ففيه: أنّ التّعيين (وجوباً) إنّما هو في فرض البُعد عن الجمعة بفرسخين، فالّتّعيين إنّما هو في فرض عدم عقد الجمعة في تلك المسافة (الدى منطقته) و التّعيين في الفرض المذكور لا ينافي التّخيير (العقلّيّ بين منزله أو لدى انعقادها) لأنّ مرجعه إلى تعيين أحد طرفي التّخيير عند فرض عدم الطرف الآخر (أي عدم انعقادها لدى منطقته) فإنه لو فرض عدم جمعتين صحيحتين في المسافة المعيّنة كان الواجب هو السعي إلى إدحاماً، لأنّ التّكليف المعين تعلّق بالسعي إلى الجمعة الصّحيحة (ضمن الفرسخين) بنحو الطّبيعة الكلّيّة، فقد يكون مصاديقها واحداً فتعيّن قهراً، و قد يكون متعدّداً فتخيّر في المصادق (أي بقرب المكاف) - و إن كان التّعيين بالنسبة إلى أصل الطّبيعة محفوظاً - و لا فرق في التّقريب المذكور (بأنّ الوجوب هو طبيعّها بحيث سيتخيّر أيضاً لمصاديق آخر كمشاركته لدى منطقته) سؤالاً و جواباً بين الاشتراط بالمقصوم أو المنصوب، أو عدمه (فلم تحدّد الرواية أحداً للإقامة) إذ إشكال التّعيين وارد على تقدير وجود المنصوب في الفرسخين فما دونه إلى الفرسخ (بحيث لو لم ينعقد لديه لتجب أن ينطلق إلى منطقة تقييم الجمعة) و الجواب (في الرواية) مشترك (بين الفرسخين وبين أقصاهما) كما لا يخفى.

إلا أن يقال: إنّ مقتضى إطلاق تعيين السعي إلى الجمعة المعنقدة (بالشروط) عدم جواز العقد بصرف وجود العادل و العدد، و هذا

يدلّ على الاشتراط بالمنصوب (و إلّا لَمَا بعثه الإمام نحو تلك الجمعة المنعقدة).

وفيه: أنّ دلالته على التّعّين (هو) بالمفهوم (المخالف) لأنّ ما وصل إليه النّظر من الأخبار (منطوقاً): هو عدم الوجوب على من بعُد عن المسافة (الفرسخين) و ليس المقصود عدم الوجوب سعيًّا و لا عقداً (في المناطق الأخرى) إذ يلزم عدم وجوب الجمعة في الإسلام إلّا جماعةً واحدة (المنعقدة بالإمام) فالدليل (أي الرواية) من أول الأمر ليس إلّا في مقام السعي و عدمه من حيث الجمعة المنعقدة (فلا تتحدّث حول إعقادها أو عدمه) و على فرض الإطلاق (وجوب السعي و الإعقاد) فلا يشمل في أول الأمر صورة «التمكّن من العقد» فالدليل قاصر من حيث المنطوق (حيث لم يستوجبها لو تباعد عن الفرسخين) و قاصر من حيث المفهوم أيضاً (حيث لا تدل إلّا على السعي إلى الجمعة المتكاملة، فالرواية لا تضرّ وجوب الإعقاد في عصرنا إذن).

هذا لو كان المسافة شرطاً بالنسبة إلى الجمعة المنعقدة، و أمّا إذا كان ذلك شرطاً للتمكّن (من إعقادها) فلا إشكال (في وجوبها) أصلًا، إذ عليه يتعيّن السعي في المسافة إلى مقدار يتمكّن من الجمعة عقداً أو سعيًّا، فتأمل.»[2]

[1] وسائل الشيعة ج ٥ ص ١٢ ح ٦ من باب ٤ من أبواب صلاة الجمعة.

[2] حائرى مرتضى. صلاة الجمعة (حائرى). ص ٩٧-٩٨ قم، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي.